

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧١٢**

الثلاثاء ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بورغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد براينس
	كولومبيا	السيد ألتاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد راغوتمالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/65)

12-22475 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2012/65)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد روجر ميس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/65، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ميس.

السيد ميس (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف وامتياز عظيمين لي أن أخاطب المجلس بعد فترة هامة من الأحداث الكبرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حفلت الشهور الأخيرة بالعديد من الأسئلة وأوجه عدم اليقين، وأعتقد أن هذه اللحظة للتأمل والمناقشة في غاية الأهمية للبعثة ولشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وللمنطقة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تركز انتباه المجتمع الكونغولي والدولي بشكل كبير بالقطع على إجراء الانتخابات الوطنية الرئاسية والتشريعية في أواخر العام الماضي. وكما أفادت الأنباء على نطاق واسع، فعلى الرغم من التحديات اللوجستية والتنظيمية الهائلة، أجريت الانتخابات في الموعد الذي حددته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الكونغولية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن فترة الحملة الانتخابية شهدت على نحو متزايد في بعض مناطق البلد، بما فيها العاصمة كينشاسا، توترات سياسية وطائفية، غذاها في كثير من الأحيان بعض القادة السياسيين وغيرهم من الذين أدلوا بخطب طنانة في مجالس عامة أو خاصة، مما أدى إلى تفاقم هذه التوترات.

وفي الواقع، بلغت حوادث العنف المتفرقة خلال الحملة الانتخابية ذروتها في يوم من التوتر والعنف الشديدين في نهاية فترة الحملة الانتخابية يوم السبت الموافق ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في كينشاسا، فضلا عن وقوع حوادث عنف في بعض الأجزاء الأخرى من البلد، مما أسفر عن وفاة العديد من الكونغوليين وكذلك إصابة غيرهم، الأمر الذي أسهم في نشوب توترات خلال مرحلة ما بعد الانتخابات أيضا. ونحن نجري تحقيقا شاملا بقيادة مكتبنا المشترك لحقوق الإنسان وبمشاركة العديد من المكاتب الأخرى التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة للنظر في جميع التقارير عن أعمال العنف الانتخابي. ونعتزم إصدار تقرير مفصل يتضمن النتائج التي توصلنا إليها في المستقبل القريب. والآن، أود أن أؤكد مجددا إدانتنا لجميع أعمال العنف المتصل بالانتخابات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، وأن أعرب عن التعازي القلبية لأسر وأصدقاء من فقدوا أرواحهم، وكذلك جميع ضحايا أعمال العنف التي وقعت.

كما يدرك أعضاء المجلس جيدا، فإن الانتخابات ذاتها صادفت مشاكل عديدة. فقد عقد التأخر في شراء وتسليم مواد انتخابية حيوية الجدول الزمني الانتخابي الصعب والضيق بالفعل. وهذا ما دفع إلى حشد عدد كبير من الطائرات الإضافية وغيرها من الموارد من حكومات جنوب أفريقيا وأنغولا وجمهورية الكونغو، وكذلك من بعثة الأمم المتحدة، لتلافي أوجه النقص اللوجستي وتعزيز قدرة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على إجراء الانتخابات بنجاح. وعلاوة على ذلك، نقلت حكومة جنوب أفريقيا بسخاء، من جنوب أفريقيا إلى نقاط مختلفة في الكونغو، كميات كبيرة من أوراق الاقتراع، بما في ذلك طلبيات تكميلية لتغطية النقص في بعض المناطق للتصدي للمشاكل التي حددتها اللجنة.

ومع ذلك، اضطرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لتمديد فترة التصويت ليتسنى للناخبين الوصول إلى صناديق الاقتراع. وكان هذا التمديد لعدة أيام في بعض الحالات. وأبلغت البعثات المعتمدة للمراقبين المحليين والدوليين عن مشاكل مختلفة في عدد من الحالات خلال هذه الفترة، وخاصة بعد الانتخابات مباشرة أثناء عمليات التجميع والتحقق لتحديد النتائج.

وبينما لم تقرر أي من بعثات المراقبين أن تلك المشاكل كان من شأنها أن تغير بالضرورة النتائج المعلنة للانتخابات الرئاسية، فقد أعربنا وآخرون عن قلقنا الشديد إزاء المخالفات التي أبلغت عنها بعثات المراقبة المختلفة، ونعتقد أن من الأهمية بمكان إجراء استعراض شامل ومفتوح للتحضيرات لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر وسيرها. وينبغي أن يوفر الاستعراض لمحة عامة دقيقة قدر الإمكان عن العملية وأن يستخلص الدروس ذات الصلة وأن يقترح توصيات وأن يتأكد من تنفيذ تحسينات لكي تحقق الانتخابات التي ستجرى مستقبلا أعلى مستوى ممكن من النزاهة. وأود أن أشير إلى أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة نفسها قد بدأت بالفعل في اتخاذ إجراءات للقبض على بعض موظفيها ومحاكمتهم، في حين تجري مناقشات بشأن الاستعراض الأوسع نطاقا.

في الوقت نفسه، أكدنا بقوة على أهمية استخدام جميع الأحزاب والمرشحين للوسائل السلمية والحوار بشكل كامل للتعامل مع نقاط الخلاف. وقرر مرشح واحد فقط التقدم بطعن قانوني إلى المحكمة العليا الكونغولية بخصوص نتائج الانتخابات الرئاسية. ولم يتم الإعلان عن النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية سوى في الأسبوع الماضي. وقد أكدنا مرة أخرى لجميع المرشحين والأحزاب أهمية استخدام القنوات القانونية لمن يريدون الاعتراض على النتائج، وكذلك مواصلة الحوار الكامل والمناقشات بين القادة السياسيين والأحزاب لمعالجة كل الخلافات في الرأي، بما في ذلك القضايا ذات الصلة بالانتخابات. ولئن كان من الضروري أن تكفل سلطات الحكومة تمتع جميع المواطنين الكونغوليين بصورة كاملة بحقوقهم في حرية التعبير وغيرها من الحقوق، فإن المواجهات العنيفة لن تحل أي مشكلة وتقود فحسب إلى اندلاع المزيد من العنف.

لقد وفرت بعثة الأمم المتحدة كل دعم ممكن للعملية الانتخابية بما يتفق مع ولايتنا. وشمل ذلك تقديم الدعم اللوجستي الكامل والوفاء بجميع الالتزامات الواردة في الخطط اللوجستية المتكاملة الأصلية التي وضعت بالتعاون مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بل وتوفير دعم تكميلي إضافي مع ظهور تحديات جديدة في الفترة السابقة على الانتخابات مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، مولت البعثة ونفذت عمليات تدريب لوحدات التدخل التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية، ووفرت معدات غير قاتلة لتعزيز قدرة الشرطة على ضمان أمن العملية الانتخابية. وتواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المشورة الفنية والدعم إلى أقصى حد ممكن،

على الرغم من أنه ليس لنا أي دور رسمي أو مسؤولية في التحقق من النتائج المعلنة أو التصديق عليها.

كما وفرنا الدعم لجهود واسعة في مجموعة متنوعة من المنتديات على المستويات الوطنية والإقليمية لتعزيز الحوار بين الأحزاب والمرشحين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في الكونغو. ونعتزم بذل كل ما هو ممكن لتيسير إجراء استعراض كامل للعمليات الانتخابية والاستفادة منه ومن الملاحظات الخارجية في تقديم الدعم لضمان تنفيذ تحسينات لتحقيق أقصى قدر من المصداقية للانتخابات مستقبلا. وعلى وجه الخصوص، سيجري التركيز على الفور على الانتخابات الإقليمية والمحلية الهامة المتبقية لاستكمال الدورة الانتخابية الحالية. وأود أن أشير إلى أنه بالرغم من أن توقيت هذه الانتخابات غير مؤكد الآن، فإن أهمية إجراء انتخابات إقليمية ومحلية كاملة وشفافة وذات مصداقية واضحة جدا.

ومع إعلان اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن أحدث النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية، يتحول الاهتمام السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن إلى الجمعية الوطنية الجديدة وتوطيد التحالفات وتشكيل حكومة جديدة والتصديق عليها. وتوقيت الإعلان عن الهياكل الجديدة وتكوينها المحدد هما من الأمور التي لم تتضح بعد بالتأكيد، لكن المناقشات التمهيدية بين مختلف الأفراد والأحزاب بدأت بالفعل قطعا. ونعتقد أنه من المهم جدا أن يقوم جميع المسؤولين المنتخبين حديثا بدور نشط وكامل في هذه المناقشات وفي عمل المؤسسات الجديدة لمصلحة ناخبيهم والبلد. ونشجع بقوة جميع المسؤولين المنتخبين والقادة السياسيين على الاضطلاع بشكل كامل وفعال بمسؤولياتهم السياسية والمدنية بالنيابة عن الشعب الكونغولي.

سمحت البيئة السائدة في مرحلة ما بعد الانتخابات بالتأكيد لبعثة الأمم المتحدة وللمسؤولين الكونغوليين بإعادة تقييم الأوضاع الأمنية في البلد، ولا سيما استمرار التهديدات الموجهة ضد السكان المدنيين والاستقرار العام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحماية المدنيين لا تزال تمثل، بطبيعة الحال، الأولوية القصوى لبعثة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن تجدد نشاط حركة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مؤخرا يدعو إلى بالغ القلق. والمجزرة التي وقعت في كانون الثاني/يناير وراح ضحيتها ما يقدر بـ ٥٤ مدنيا، في المناطق النائية من إقليم شابوندا في مقاطعة كيفو الجنوبية، هي مثال مأساوي وواضح لهذا النشاط واستمرار الأعمال الوحشية التي ترتكبها الحركة. وتحليلنا لهذه الهجمات لا يشير إلى تجدد القوة الأساسية لقدرات القوات الديمقراطية، وإنما هي استمرار للأنماط السابقة من الأعمال الانتقامية التي نفذتها القوات الديمقراطية ضد أهداف سهلة نسبيا لتخويف المدنيين والسعي إلى تعزيز مواقعها.

غير أنه، في الواقع، فإن فقدان بعض كبار القادة واستمرار الأعداد المشجعة من مقاتلي القوات الديمقراطية وعائلاتهم الذين تشملهم إجراءات الإعادة إلى رواندا والمعلومات التي تؤكد استمرار التوترات الداخلية والتوترات داخل قيادة القوات الديمقراطية، تدل جميعا على نقاط الضعف النسبي المستمر في المنظمة. وبالتعاون مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، نحن عازمون على متابعة جميع الأنشطة الممكنة لتحقيق مزيد من التخفيض في قدرات القوات الديمقراطية.

ثمة نقطة جديدة مثيرة للقلق تتمثل في ظهور أو نمو جماعات كونغولية مختلفة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، والتي يصور البعض منها نفسها على أنها ما يسمى جماعات للدفاع عن النفس تستهدف مختلف الخصوم المتصورين. كما أن بعض الجماعات القائمة، ومنها على سبيل المثال

جماعة ماي ماي ياكوتومبا في كيفو الجنوبية، أظهرت أيضا زيادة في النشاط المسلح والإجرامي، والذي يترافق في كثير من الأحيان مع ترتيبات مختلفة مع غيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات التحرير الوطنية البوروندية. إنها تمثل جميعا تهديدا كبيرا للمدنيين وللأمن العام في المناطق التي تعمل فيها.

في الجزء الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرى في الواقع الحد من أنشطة جيش الرب للمقاومة الأوغندي خلال الأشهر الأخيرة، وأجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، عمليات مكثفة لصد هجمات محتملة واسعة النطاق لجيش الرب للمقاومة الأوغندي، في نهاية العام. ومع ذلك، فإن جيش الرب للمقاومة الأوغندي لا يزال يشكل بوضوح تهديدا خطيرا لمنطقة تشمل أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

إننا نرحب بالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي لإرساء نهج إقليمي لمواجهة التهديد المتمثل في جيش الرب للمقاومة، فضلا عن نشر أفراد عسكريين الولايات المتحدة، دعما لعمليات التصدي لذلك التهديد. وسنواصل تعاوننا النشط مع السلطات الكونغولية والتنسيق مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى، في سعيها إلى وضع حد للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، في الكونغو، بما يتفق مع ولايتنا.

يحتفظ تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا أيضا بقدرة عسكرية كبيرة، في شمال كيفو الشمالية، كما أظهر الهجوم الأخير الذي قامت به الجماعة مستهدفة وحدة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك، لا تزال أنشطة بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المدمجة ظاهريا، التي لا تقبل أو تتبع القيادة المركزية وسلطة الدولة، تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن في مقاطعتي كيفو. وهذا أمر صحيح، لا سيما فيما يتعلق ببوسكو نتغاندا وأولئك المتحالفين معه، الذين يمثلون تحديا كبيرا أمام تهيئة ظروف آمنة ودائمة في المنطقة.

قمنا مؤخرا بإجراء مناقشات مثمرة جدا مع المتحاورين المنتمين إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يخص اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات للتصدي لتلك التهديدات السالفة الذكر، وتحقيق تحسن دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشمل ذلك ممارسة ضغوط عسكرية جديدة، موجهة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وباقي الجماعات المسلحة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الإضعاف لقدرات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وباقي الجماعات المسلحة، وتحقيق إعادة أكبر عدد ممكن من للمقاتلين الأجانب إلى أوطانهم وتسريح الميليشيات الكونغولية أو باقي الجماعات المسلحة.

في ذلك الصدد، يسرني أن أفيد بأن الإضافة الأخيرة لطائرة عمودية من جنوب أفريقيا وثلاث طائرات عمودية للنقل العسكري تابعة لباكستان، والوصول المتوقع لأربع طائرات عمودية مقاتلة أوكرانية خلال الأسابيع المقبلة، سيوفر دعما تشتد الحاجة إليه لقدرات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشرق، التي تأثرت بشدة في الشهور الأخيرة جراء قدرات الطائرات العمودية غير الكافية. أود أن أعبر عن تقديري لجميع أولئك الذي يوفرون تلك الإضافات الهامة جدا.

خلال مناقشاتنا مع الشركاء الكونغوليين، استكشفنا أيضا أفكارا بشأن كيفية تعزيز وزيادة مجمل قدرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الإصلاح والتعزيز العسكريين يشكلان بوضوح عنصرين أساسيين في مجال تحقيق

ظروف أمنية دائمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المبكر جدا التعليق بشكل محدد بشأن ما هو ممكن، لكن أقول بأن الأفكار قيد النظر قد شجعتني. وستكون تلك الأفكار بالطبع متوافقة بالكامل مع البرامج والأنشطة الضرورية، التي يجري القيام بها في المجالات المهمة لقطاع الأمن، بما في ذلك البرامج التي ترمي إلى توسيع تدريب الشرطة وبشكل عام تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية، ودعم برنامجي القضاء ونظام السجون. إنني أعتقد بأن نظامي الشرطة والقضاء العسكري اللذين تطبقهما بالفعل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ بالشراكة مع السلطات الكونغولية ذات الصلة، كانت ناجحة بشكل خاص، وأثمرت نتائج ملموسة في مجال تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية.

إن الاغتصاب والعنف الجنسي لا يزالان المشكلة الرئيسية ومحل تركيز اهتمام البعثة ووكالة الأمم المتحدة وأنشطتهما. لقد واصلنا دعم وتشجيع زيادة الملاحقات القضائية العسكرية وباقي الملاحقات لأولئك الذين قاموا بالاغتصاب وباقي أنواع العنف الجنسي، فضلا عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بغية إنهاء الإفلات من العقاب. أؤكد للمجلس بأننا سوف نواصل اغتنام كل فرصة لتقديم أولئك الذين اقترفوا تلك الجرائم إلى القضاء.

لكن يتعين علي أيضا الإشارة إلى أن البيانات تشير على نحو متصاعد إلى عدد كبير من حالات العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وباقي مناطق البلد، تشمل بشكل أساسي مدنيين ارتكبوا تلك الجرائم الخطيرة ضد النساء. أعتقد بقوة بأن المسألة تستدعي المزيد من الاهتمام منا جميعا، في تلك المنطقة البالغة الأهمية. وأحث الحكومات والمنظمات على النظر في إيلاء المزيد من الاهتمام للمشكلة. ليس بوسع أحد منا تحمل تخفيض مستوى النشاط بأي شكل من الأشكال في ذلك المجال الهام، حيث أن الكثير من النساء الكونغوليات، ونتيجة لذلك المجتمع الكونغولي ككل يعاني من هذه المشكلة الفظيعة.

تظل السجون مشكلة خطيرة أيضا، والهروب الأخير لزعيم الماي ماي جيديون سنة ٢٠١١، في إطار هروب جماعي من السجن، يؤكد ذلك، حيث أبدى علامات جديدة على تشكيل وجود ميلشيا جديدة في إقليم كاتانغا. من الواضح جدا أنه يتعين القيام بالكثير في ذلك المجال. بقدر ما نستطيع حشد الموارد، والعمل مع باقي الشركاء المنخرطين، لأجل توسيع البرامج العامة، والحفاظ عليها عموما، مع أمل تعزيز تلك البرامج وبرامج أخرى عبر جميع أجزاء مسائل القطاع الأمني، بما في ذلك البرامج العسكرية، يمكن تحقيق تقدم مهم بغية تهيئة الظروف المطلوبة لتحقيق أمن السكان المدنيين وأمن دائم في المنطقة.

بينما لن أسهب اليوم كثيرا في الحديث عن برامج تحقيق الاستقرار، أعتقد بأن الجميع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يدرك جيدا أهمية إحراز تقدم في ذلك المجال كذلك. إن تلك الأنشطة المنفذة في إطار خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكون ضروري في مجال تحقيق ظروف أمن مستدامة وتوفير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يخص مناطق أخرى من البلد، ليست هذه الأنشطة بأقل أهمية في مجال معالجة الاحتياجات الطارئة للشعب الكونغولي ودعم التنمية العامة. إننا نعتقد بأن الإقرار الرسمي المبكر لبرنامج توطيد السلام، سيشكل عنصرا هاما في ذلك الجهد، وسنعمل من خلال التعاون الوثيق لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الشركاء المهمين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بغية تحقيق

المزيد من التقدم، دائما بالشراكة مع الوكالات والسلطات الحكومية، وجميع المنظمات غير الحكومية وباقي المنظمات التي تقدم إسهاماتها.

سنسعى بنشاط إلى اغتنام الفرص للمضي قدما في جميع تلك المجالات، في الأسابيع والشهور المقبلة، مع التركيز على حماية المدنيين وباقي المسائل الأمنية ذات الصلة، وما يرتبط بها من إصلاحات، وتعزيز قدرات وسلطات الدولة، وتحقيق الاستقرار وجهود التنمية والاستكمال الناجح للدورة الانتخابية. سيظل التصدي للعنف الجنسي يشكل محور تركيز رئيسيا لعملياتنا وبرامجنا. بالطبع، لأن حكومة جديدة قد شكلت، سنشارك أيضا في حوار نشط مع المسؤولين الجدد، بغية المضي قدما في جميع المجالات. لكنني مقتنع بوجود فرص حقيقية لأجل الاستفادة منها الآن وفي المستقبل القريب، ويمكن أن أؤكد للدول الأعضاء بأننا سنسعى إلى اغتنام جميع تلك الفرص إلى أقصى قدر ممكن.

(تكلم بالفرنسية)

أخيرا، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي لدعمهم الذي لم ينقطع للبعثة. وسيكتسي ذلك الدعم أهمية قصوى في الشهور القادمة، عندما سنحاول تحقيق تقدم مستمر، في مواجهة مختلف التحديات التي وصفتها للتو. بالمثل، أود تسليط الضوء على عرفاني لموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. حيث أن عملهم ضروري، وأنا معجب به للغاية. في ظل ضغط العملية الانتخابية، كانت جهودهم استثنائية ونموذجية. ويستحق عملهم خلال تلك الفترة شكرنا وثناءنا. ليس لدي شك بأننا، وقد تعززنا بذلك الدعم، سنكون قادرين على الاستمرار في التقدم في اتجاه تحقيق الاستقرار وإرساء السلام الدائم، اللذين يشكلان التطلعات المشروعة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ميس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة مالينغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بالإعراب عن مدى سعادتي إذ أشاهدكم ترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. وتغمرني فرحة كبيرة لأن مجلس الأمن قرر تحت رئاستكم النظر في تقرير الأمين العام (S/2012/65) بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أيضا أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به سلفكم، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، خلال فترة رئاسته لمجلس الأمن الشهر الماضي. اسمحوا لي أيضا أن أسلط الضوء على الأهمية القصوى لتقرير الأمين العام، المؤرخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو الممثل الخاص للأمين العام، السيد ميس – الذي أرحب بحضوره بيننا اليوم – أكدت على هذه الأهمية.

يكتسي التقرير المعروض على المجلس اليوم أهمية لأنه يتضمن معلومات وقائعية عن الأحداث التي وقعت في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ التقرير السابق للأمين العام المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (S/2011/656). إنه يغطي فترة حاسمة من تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية – وهي الفترة التي توجه فيها الشعب الكونغولي، للمرة الثانية في خمس سنوات، إلى صناديق الاقتراع كما كان مقررا وفي أجواء سلمية عموما.

نحن نرحب بالتوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما أنها تعكس عموما الشواغل التي أعربت عنها الحكومة

بالفعل، وتسعى لمعالجتها بمساعدة شركائها التقليديين وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتعلق هذه الشواغل على وجه الخصوص بالجهود المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في سياق عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، على النحو المبين في الفقرة ٧٣ من التقرير، والتقدم الذي أحرزته السلطات القضائية الكونغولية في محاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي، كما جاء في الفقرة ٧٦ من التقرير، وتجديد التزام الحكومة بتعزيز جهود تحقيق الاستقرار في المقاطعات الشرقية من البلد، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو في المناطق الخارجة لتوها من الصراع المسلح، حسبما أشير في الفقرة ٧٩ من التقرير.

لكننا على الرغم من ارتياحنا بشكل عام للتقرير، نود إبداء عدد من التعليقات بشأن أربع قضايا هي: الانتخابات والحالة الأمنية، وحقوق الإنسان والعنف الجنسي، وإصلاح النظام القضائي الكونغولي، والجماعات المسلحة وبناء السلام.

أود أولا أن أتناول مسألة الانتخابات والحالة الأمنية. باسم حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على الدعم الذي قدمه إلى جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى انتخابات ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١. كما تجدر الإشارة إلى عمل ممثله الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روجر ميس، فضلا عن الدعم اللوجستي والمادي الذي قدمته البعثة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة.

وفي ما يتعلق بأعمال العنف المتصلة بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتضمن الفقرة ٥ من التقرير معلومات عن الحوادث المتصلة بالانتخابات. وفي حين أن آثارها السلبية على أمن الأفراد وممتلكاتهم أمر مؤسف، ينبغي الإشارة إلى أن الحكومة، وقت وقوعها، أدانت من خلال وزير العدل وحقوق الإنسان، عددا من الانتهاكات، وناشدت المدعي العام للجمهورية والادعاء في محكمة الاستئناف والمراجع العام لحسابات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فتح تحقيقات في هذه الحوادث.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقتبس من وزير العدل وحقوق الإنسان، الذي قال في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١:

> ”لقد ارتكبت أعمال خطيرة، هي: قتل عدد من الأفراد، من بين السياسيين وضباط الشرطة، وتدمير معدات انتخابية، وممتلكات الدولة وممتلكات خاصة، وإحراق مراكز الشرطة، وتهديدات بالقتل من قبل بعض الأشخاص. ورغم كل الدعوات من أجل توخي الرشد وضبط النفس والشرعية، شهدنا في الأيام الأخيرة شكلا خطيرا آخر من أشكال التعصب الذي ينتهك الحق في الحياة وفي السلامة البدنية وفي الملكية“.

لكن بالنظر إلى ما بعد الاضطرابات التي سادت قبل وبعد الانتخابات، فإنه ليس من قبيل المبالغة استنتاج أن البلد مصمم بحزم على متابعة عملية العودة إلى الأوضاع الطبيعية وأن الشعب الكونغولي لا يريد إلا شيئا واحدا: السلام.

اليوم، عندما نتأمل ما حدث فعلا، وحينما ننظر إلى المستقبل، يمكننا أن نقول بصورة مؤكدة أن الجولة الثانية من الانتخابات الديمقراطية تمثل نهاية حاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لحقبة لم يكن نقل السلطة يستند فيها إلى القواعد

الديمقراطية، وكان تمويل العملية الانتخابية يقدمه أساسا المجتمع الدولي.

هذا واقع أقر به رئيس الدولة، فخامة جوزيف كابيلا كابانغي، في خطابه في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١:

”للمرة الأولى في تاريخنا، انتهت فترة ولاية رئيس الجمهورية دون أزمة مؤسسية، مع تمويل ٩٥ في المائة من التكاليف الانتخابية من الموارد الذاتية للجمهورية“.

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة إلى العنف من جانب بعض القادة السياسيين خلال الحملة الانتخابية وبعد الانتخابات، فقد تمكنا من تجنب حدوث تدهور خطير في السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية على تفادي العنف والتصدي له دون اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة.

وأود هنا أن أشيد بإخلاص بقوات الشرطة والأمن التي، في ظل ظروف صعبة بشكل خاص، أظهرت كفاءة مهنية عالية كلما طلب منها كفالة القانون والنظام، وهما شرطان أساسيان لعملية انتخابية فعالة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع شركائنا، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، على شراكتهم مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي بغية كفالة الأمن خلال العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال بعثته في كينشاسا ودوله الأعضاء وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نحن ممتنون أيضا للإسهامات التقنية والمالية واللوجستية التي قدمها عدد من البلدان الصديقة والشركاء الأجانب بما في ذلك جمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية أنغولا وجمهورية الكونغو وبعثة منظمة الأمم المتحدة.

ولوحظ حدوث بعض الانتكاسات التي أدت في حالات معينة إلى وفاة أفراد، ونحن نجد أنها تدعو إلى الأسف، لكن يمكننا أن نستخلص الدروس منها من أجل المستقبل، ولا سيما في ما يتعلق بانتخابات المقاطعات وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية.

لكن، بصفة عامة، فإن الإصلاحات التي بدأت العام الماضي في قطاع الأمن ستستمر هذا العام لتدريب قوة شرطة وجيش قادرين تماما على ضمان الأمن في جميع أنحاء الإقليم الوطني وعلى تعزيز الظروف – المواتية بالفعل – للعودة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان والعنف الجنسي، أود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي، التي تشكل الدعامات الأساسية لعالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا. في هذا الصدد، فإن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عاقدة العزم على كفالة الاحترام الصارم للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وكفالة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء البلد.

وفي الفقرات من ٤٦ إلى ٥٤ من التقرير، يشير الأمين العام إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال العملية الانتخابية وإلى أعمال أخرى من هذا القبيل ارتكبت في الجزء الشرقي من البلد على أيدي الجماعات المسلحة. وأشير أيضا إلى أعمال العنف الجنسي والاغتصاب الجماعي التي ارتكبت في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

وفي مـا يتعلـق بانتـهاكات حقـوق الإنـسان بـصفة عامـة، توصي الفقـرة ٧١ مـن التقريـر باتخـاذ التـدابير اللازمـة لضمان تحديد المذنبين وتقديمهم إلى العدالة.

كمـا قلـت قبـل قليـل، تقلـق هـذه الحاجـة لتحقيـق العدالة أشـد القلق الحكومـة، فـضلاً عـن الـسلطات في اللجنـة الانتخابية الوطنية المستقلة التي لم تأل جهـداً في أن تقـدم أمـام المحـاكم قـضايا تـورط فيهـا موظفـو انتخابـات متـهمون بـسوء السلوك في المراكز المحلية لتجميع النتائج.

فيما يتعلق بالعنف الجنسي، أود أن أذكّر المجلس بـأن الحرب التي طغت على جمهورية الكونغو الديمقراطية لـسنوات عديـدة قـد ولّـدت الكـثير مـن أنـواع العنـف، مـن بينـها نـوع جديد، ضحاياه الرئيسيون النساء والفتيات. في الجزء الـشرقي من البلد، وهو الأكثر تـأثراً بـذلك النـوع مـن أنـواع العنـف، تتعـرض النـساء الآن للاسـتهداف مـن قبـل رجـال بـزيهم العسكري ومن قِبل مجرمين.

اسـتجابةً لــذلك، حــشدت جميــع المؤســسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك السلطة التنفيذيـة والمحاكم والبرلمـان، قواهـا لمكافحـة هـذه الآفـة، الـتي اعتمـدت الحكومـة حيالهـا سياسـة عـدم التـسامح مطلقـا. و لم يـنجُ مـن التقـديم إلى العدالـة حـتى الـضباط مـن أعلـى الرتـب العسكرية في الجيش الكونغولي. ومن الناحية التشريعية، نحيط علمـاً بقـانون ٢٠ تمـوز/يوليـه ٢٠٠٦، الـذي يعتـبر ثوريـاً بالمقارنـة مـع القـانون الجنـائي الـذي كـان نافـذاً في الـسابق. ومن أهم ما فيه أشياء مبتكـرة رفـع الـسن القانونيـة للموافقـة علـى ممارسـة الجـنس بالنـسبة للفتيـات مـن عمـر ١٤ إلى ١٨ سنة. بعبارة أخرى، تعتبر اليوم الفتاة ذات الثمـاني عـشرة سنة قاصر قانوناً، ويعتبر أي شـخص يعاشـرها جنـسياً، سـواءً بموافقتها أو بدونها، قد خالف القانون.

ومن التدابير المهمة التي أدخلت في ذلك القانون عدم الاعتـداد بـالمركز الرسمـي لمرتكـب الجريمـة؛ بعبـارة أخـرى، لا يـستطيع أي شـخص في موقـع الـسلطة يرتكـب العنـف الجنسي أن يدعي أن لديه حصانة أمام القانون.

واتخـذت المحـاكم والهيئـات القـضائية، مـن جانبـها، تـدابير جديــدة. علــى ســبيل المثــال، في المنــاطق النائيــة مــن المحافظــات الــشرقية، أنــشئت محــاكم خاصــة لإجــراء التحقيقات. تلك المحاكم متنقلة وقادرة على العمل في مناطق أقرب إلى مواقع الجرائم، وبالتـالي فإنها تمكِّن النساء اللـواتي تعرضــن للاغتــصاب مــن أن يــشاهدن العدالــة وهــي تأخــذ مجراهـا. فهـي تنعقـد في العـراء، وتحـت ظـل الأشـجار، لكـي تتـسنى لأفـراد المجتمـع المـشاركة. بالإضـافة إلى ذلـك، تقـدم الحكومة الـدعم لإنـشاء خمـس خلايـا لتعزيـز المحاكمـات تقـوم البعثة بإنشائها لمساعدة ضـحايا العنـف الجنـسي في جمهوريـة الكونغو الديمقراطية.

في مجـــال التـــصدي لقـــضية الإصـــلاح القـــضائي في الكونغـو، يسرني أن أذكِّـر بـأن الحكومـة، في إطـار عزمهـا علــى القــضاء، مــرة واحــدة وإلى الأبــد، علــى الإفــلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة في جمهورية الكونغـو الديمقراطية، وتنفيـذاً للتوصيات ذات الصلة الـواردة في تقريـر المـسح الـصادر عـن الأمـم المتحـدة في تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠١٠، قد بادرت إلى إنشاء محاكم مختلطة خاصـة في النظـام القانوني الكونغولي. سيتم إنـشاء هـذه المحـاكم في إطـار بعـض محــاكم الاســتئناف في المحافظــات وســتعهد إليهــا مــسؤولية التعامــل مــع قــضايا انتــهاكات حقــوق الإنــسان الخطــيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولتحقيق هذه الغاية، قـدمت الحكومـة مقتـرح قـانون إلى البرلمـان لإنـشاء محـاكم مختلطـة خاصـة لمحاكمـة مثـل هـذه الجرائم. وسـوف يكـون بإمكـان المحـاكم المختلطـة الخاصـة لـيس

فقط المساعدة على إنهاء الإفلات من العقاب، بل أيضاً تحسين وصول الضحايا إلى العدالة، وتعزيز قدرة وإرادة النظام القضائي الوطني الكونغولي عموماً ليتمكن من ملاحقة أخطر الجرائم الدولية بصورة فعالة.

على الرغم من أن المحاكم المختلطة الخاصة قد أنشأتها السلطة التشريعية على أساس قانون وطني، لكنها سوف تكون أكثر فعالية ومصداقية لو أنها تتمتع بدعم قوي من مجلس الأمن. يتطلب هذا الدعم أن يتخذ المجلس قراراً بموجب الفصل السابع من الميثاق يلزم الدول الأعضاء بالتعاون مع المحاكم المختلطة الخاصة، لا سيما في اعتقال المشتبه فيهم وتسليمهم. إن عدم التعاون وعدم تحقيق العدالة قد يشكلان تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

بناء السلام ومكافحة الجماعات المسلحة من الأولويات القصوى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب التصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة بمساعدة بلدان المنطقة. ويجب التعجيل باتخاذ مبادرات لحماية المدنيين من الأعمال الوحشية التي ترتكبها حركة التمرد الأوغندية بقيادة جوزيف كوني وأتباعه. ونعتقد أنه تتوفر الآن عناصر كافية للحد بشكل كبير من القدرة التدميرية لتلك الجماعة المسلحة أو القضاء عليها تماما، بعد أن وصلت سطوتها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان وأوغندا وبلدي نفسه. القيام بذلك ممكن وواجب، من أجل جعل السلام حقيقة واقعة.

من ناحية عامة، فيما يتعلق بمحاربة الجماعات المسلحة، بما في ذلك الخارجون عن القانون من الكونغوليين، فإننا نؤكد مجدداً أن تقدماً جوهرياً قد تحقق بلا مراء في خفض التهديدات المحدقة بأمن الناس وفي تحسين الظروف التي تمكّن الحكومة من كفالة الأمن. تطبيع العلاقات مع الدول المجاورة مستمر. ويجري اتخاذ التدابير لإبعاد العناصر التي تعمل على زعزعة الاستقرار من المناطق الحدودية؛ لكن نود أن نذكر المجلس، بأن موقفنا قد ظل ثابتاً منذ شباط/فبراير ٢٠٠١، ويتمثل في ضرورة عودة جميع الأجانب المسلحين، بغض النظر عن أصولهم، إلى أوطانهم.

لقد حان الوقت الآن لبدء مرحلة جديدة من الانتعاش الاقتصادي بعد سنوات عديدة من الحرب. في ذلك المجال، مثلما هو الحال في جميع المجالات، كما أعرب عن ذلك على نحو بليغ وزير التعاون الدولي والإقليمي في بيان له أمام المجلس في ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، فإنّ:

”أي مساعدات إضافية، مهما كانت أساسية، من قبل الأمم المتحدة، وبعثتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه الخصوص، ينبغي تصورها وتنظيمها على نحو يستفيد فائدة تامة من الاستثمارات التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وبذلك نستطيع أن نضع حداً لأزمة الشرعية، وندفع عجلة الاقتصاد مرة أخرى، ونعيد بناء الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية – بعبارة أخرى أن نبني ونعول على ما هو واضح، حتى وإن تكن النتائج التي حققناها بالفعل من خلال العمل معاً في هذا المجال خلال الأعوام القليلة الماضية لا تزال ضعيفة“. (*S/PV.6539*، ص ٦)

لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، من ذي قبل، خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو، وكذلك الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، اللتان تستهدفان كيفو الشمالية وتمتد إلى مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى في المحافظة الشرقية، ومحافظة مانيما، ومقاطعة شمال تنجانيقا في محافظة كاتانغا، ومقاطعتي أوبانغي الجنوبية وأكواتور في محافظة إكواتور. في رأينا المتواضع، ينبغي مراجعة وإعادة تصميم عنصري الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإدماج الواردين

في البرنـامجين المعنـيين بتحقيـق الاسـتقرار وإعـادة الإعمـار. وأشير على وجه الخصوص إلى خطة تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي صممها فريـق الأمـم المتحـدة القطـري، وتهـدف إلى تعزيـز المنـاطق الشمالية والغربية وتطويرها. وعلى الرغم من أن هذه المناطق لا تعاني من الصراع، فإنها تواجه العواقب المترتبة عن عدم الاستقرار في شمال البلاد وشرقها.

إننـا نـدعو المجتمـع الـدولي والبلـدان الـصديقة الراغبـة لأن تأتيَ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، للاستثمار بكثافة في بلـدنا، والمـشاركة في تطورهـا ونموهـا الاقتـصاديين.

إن إمكانات جمهورية الكونغو الديمقراطية والطاقة التي يملكها شعبها تجعلان من الممكن أن ننخرط في تعاون يحقق الفائدة للجـانبين. لقـد فهمـت بعـض البلـدان ذلـك بالفعـل، ونـدعو الآخـرين لأن تحـذو حـذوها وأن تـدعمنا ونحـن نتحـرك علـى هذا المسار.

الـرئيس (تكلـم بالفرنـسية): لا توجـد أسمـاء أخـرى علـى قـائمتي. أدعـو الآن أعـضاء المجلـس إلى مـشاورات غـير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠.